مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (5) العدد (7) 2021
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (5) No. (7) 2021

أهميّة موقع حلب التّجاري عند الأوروبيين في القرنين السّادس عشر والسّابع عشر إبّان الحكم العثماني

د.عبد المنعم الأحمد*

سحر علي طوبال علي**

(تاريخ الإيداع 1 /2 /2021. قُبِل للنشر في 11/2 /2021)

□ ملخّص □

كانت وما زالت مدينة حلب حاضرة سورية الثّانية، ذات مركز مهم لم يتم التّوقف على التّجارة فقط بل في مجال الصّناعة والثّقافة، كلّ هذا أعطاها أهميّة كبيرة في عيون ساكنيها ومن أوى إليها، ولذلك نراها تضمّ تنوّعاً سكّانياً كبيراً على اختلاف معتقداتهم وأديانهم، وزاد أهميّتها التّجاريّة ليس موقعها المتوسّط فقط بين البحر والدّاخل والرّبط مع الدّول المجاورة لسورية وإنّما الذي زاده التّنظيم في بنائها والخدمات التي قدّمت لها من قبل من حكموها على مرّ العصور. في معاملاتهم التّجاريّة والمهارة التي اكتسبوها من ذويهم، ناهيك عن رغبة مستوطنيها في السّكن والاستقرار فيها لما تمتاز به من جوّ لطيف وهواء عليل، كلّ هذا شجّع على قدوم التّجار من كافّة أنحاء أوروبا لممارسة تجارتهم فيها، وسعيهم لأخذ امتيازات تميّزهم عن غيرهم من باقي الدّول الأخرى (والتي كانت الأفضل) للحصول على تجارة الحرير الطّبيعي والتّوابل القادمة من بلدان شرقيّ آسيا.

الكلمات المفتاحيّة : حلب، التّجارة، أوروبا، الحرير، التّوابل.

* أستاذ مساعد في كلية الآداب والعلوم الإنسانية – قسم التاريخ، جامعة دمشق.

** طالبة دراسات عليا (دكتوراه)، كليّة الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة دمشق.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (5) العدد (7) 2021
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (5) No. (7) 2021

The importance of Aleppo's commercial location to the Europeans in the 16th and 17th centuries during Ottoman rule

Dr.. Abdul Moneim Al Ahmad *
Sahar Ali Tobal Ali**

(Received 1/2 /2021. Accepted 2/11/2021)

□ ABSTRACT □

The city of Aleppo was the capital of the second Syrian city, with an important position not only on trade, but also in the field of industry and culture, which gave it great importance in the eyes of its inhabitants and its citizens. It is not only an average location between the sea and the interior and the link with the neighboring countries of Syria, but the organization has increased its construction and the services provided to it by its rule over the ages.

As well as the smoothness of its people in the commercial transactions and skill gained by their families, not to mention the desire of the settlers in the housing and stability because of its pleasant atmosphere and air, all this encouraged the arrival of traders from all over Europe to practice their trade, and their quest to take advantage of their privileges than others The rest of the other countries (the other traders) and all this in pursuit of the trade of natural silk and spices coming from the countries of East Asia.

Keywords: Aleppo- trade- Europe- silk- spices.

* Assistant Professor at the Faculty of Arts and Humanities - History Department, Damascus University.
** Graduate student (PhD), Faculty of Arts and Humanities, Department of History, University of Damascus.

المقدّمة :

تعدّ حلب إحدى المدن الأمّ في سورية اليوم، والمدينة الثّالثة من حيث الأهميّة في الأراضي الخاضعة للسّلطنة العثمانيّة : فهي من حيث موقعها وعظمتها وكثافة سكّانها ووفرة ثرائها، دون القسطنطينية والقاهرة، ولكن وإن لم تكن تضاهي في فخامتها تلك التي كانت سائدة في بلاط كلّ من هاتين المدينتين، فإنّ ما تمتاز به من هواء عذب عليل صحّي، ومن متانة وأناقة طبعت أبنيتها الخاصّة، ومن ملاءمة وترتيب ونظافة ميّزت شوارعها، جعل منها أهمّ شأناً من الاثنتين [1].

فحلب التي تتوجّها قلعة مهيبة، تركت على الدّوام أثراً بالغاً في نفس كلّ من ألقى عليها ولو نظرة خاطفة خلال الفترة العثمانيّة، ذلك أن العديد من منازل المدينة ومساجدها وكنائسها وأسواقها كان مشيداً بأحجار محليّة مستخرجة من المقالع، ولقد كان لهذه السّمة أثر مزدوج إذ أمنت للمدينة جوّاً من الاستقرار، وأمدّتها بلقبها (حلب الشّهباء) (Halab al – shahba)، وهو تلاعب لفظي باسمها الذي يعني أيضاً في اللغة العربيّة الحليب، وهذا التّطابق اللغوي يتناسب جيّدا والأسطورة المحليّة الشّائعة حول أصل المدينة في فترة الحكم العثماني، والتي تفيد أنّها أنشأت حين حلب النّبي إبراهيم عليه السّلام ماعزهُ على ركام القلعة وحقيقة الأمر، إن ارتباط بعض أشكال هذا الاسم بالموقع، يعود إلى بدايات التّأريخ المكتوب [2].

ففي العصور العثمانيّة كانت الحدائق تحيط بحلب التي كان يرويها نهر القويق (Quwaya River) وهو لم يعد له وجود بتاتاً اليوم، وقد لعب أبناء حلب دوراً كبيراً في استحضار وصقل صورة بدوا فيها أبناء مدينة مباركة لما اتّصفت به من رزانة وتقشّف وصدق، وهي صورة نالت موافقة من زارها نظراً لملاءمتها المدينة، تلك كانت السّمات التي توافق عليها سكّان مدينة اشتهرت بما كان لتجارتها من زخم وازدهار، أكثر مما استحوذت عليه من عظمة سياسيّة وثقافيّة.

حلب عبر التّاريخ :

جاءت أهميّة حلب كمركز تجاري في فترة الحكم العثماني نتيجة لموقعها الجغرافي وتطوّرها التّاريخي، فالبدايات التي أمكن تأريخها للمدينة توغل في القدم فتعود بها إلى جذور الحياة المدنية في سورية، وبلاد الرّافدين، إذ سبق لحلب أن كانت مركزاً رئيساً للسّوق الإقليميّة وذلك في بداية الألف الثّاني ق.م، فلقد أتى على ذكرها في سجّلات الحثيين (Hittites) ومملكة ماري (Kingdom of Mari).

والجدير ذكره أنّ أحد أسباب أقدميّة المدينة كمن في تلّها وهو عبارة عن هضبة اصطناعيّة تجثو عليها قلعتها اليوم، فشكّل هذا أحد أفضل المواقع الدّفاعيّة في المنطقة، وبالإضافة إلى دفاعاتها، زوّد نهر قويق والآبار الباطنية العميقة الموقع بمخزون وافر من المياه أمكن الاعتماد عليه.

ولقد كان لهذين العاملين أثرهما في تأمين المناعة للمدينة، ولقد لعبت الجغرافية الشّاملة للمنطقة دوراً مهمّاً في جعل حلب مركزاً تجاريّاً؛ ذلك أنّ المدينة متساوية البعد عن الفرات من جهة، والبحر الأبيض المتوسّط من جهة ثانية، وهما زوداها بطريق مائية أمكن للتجّار بلوغها بعد اجتيازهم الطّريق القصيرة المعدّة لنقل الرّي، والتي تخترق حلب ؛ إنّ الحكمة من هذه الطريق كانت واضحة للكثيرين، وذلك أنّها شكّلت المعبر الأكثر ارتياداً للتّرحال والتّجارة والممتد على

---

[1] Russel Alexander : The Natural History Of Aleppo , vol II , Fol I , London , 1794, p1–2.

[2] ماسترز، بروس : المدينة العثمانية بين الشرق والغرب / حلب – إزمير – إسطنبول /، ترجمة : رلى ذبيان، دار النشر العبيكان، الرياض، ط1، 2004م، ص68.

طول طريق الحرير الأسطوريّة التي تربط بين آسيا وأوروبا، أقلّه منذ عصر البرونز وحتى وصول العثمانيين إلى المنطقة، وبالإضافة إلى قابليّة الموقع واستعداده للحياة والنّمو، حيث سمح هذا الموقع لحلب بلعب دور المدينة المرفئية الواقعة على تخوم الصّحراء؛ فأفادت التّجارة البرية من خبراتها عن طريق تزويد القوافل بالدّواب الصّالحة للنّقل والمعتادة عليه، وفي المقابل، كانت القبائل البدويّة المجاورة لها تستهلك صناعات هذه المدينة المتجدّدة دوماً والتي تعمل على إنتاجها.

ولكن وبالرّغم ممّا اكتنفت عليه من حسنات جغرافيّة وقدم تاريخي، لم تكن حلب لتشكّل إلاّ نادراً مركزاً اقتصادياً وسياسيّاً بارزاً في سورية، نظراً لما لقيته عادة من منافسة مدن فاقتها نجاحاً، مثال انطاكية النّاشطة في مرحلتها الكلاسيكيّة ودمشق في معظم قرونها الإسلاميّة، أمّا خلال الحروب الصّليبيّة فقد كانت حلب حصناً منيعاً للإسلام بفضل قلعتها ضدّ الفرنجة الذين كانوا على مقربة من انطاكية، ولكن الحظّ لم يكن حليف حلب على الدّوام مع الغزاة الذين أتوها من الشرق، إذ تعرضت المدينة للسلب والنهب بعد الاستيلاء عليها وقتل معظم ساكنيها، فيما استرق البعض الآخر من قبل جيوش هولاكو عام (1260م)، ثمّ بعد ذلك جيوش تيمورلنك (1401م)، وبين هاتين الغزوتين، تعرضت حلب للخراب والدّمار عندما ضرب الطاعون البلاد عام (1384م)، ومع ذلك، عاد شعبها إليها وعمل على إعادة بنائها بعد كلّ نكبة أصابتها [3] .

والجدير ذكره أنّه وعلى إثر الحروب الصّليبيّة والخراب الذي سببه تيمورلنك، إرتأت سلالة المماليك التي امتدّ حكمها بين عامي (1517–1260م) والتي جعلت من القاهرة عاصمة لها، دخلت المدينة فترة من الرخاء، وبالرّغم من تحويل طرق التجارة التي كان بمقدورها إحداث هذه النّقلة النّوعيّة، إذ كانت في طور الحركة قبل أن تباغتها زيارة تيمورلنك الغازية، فإنّ مرحلة السّلم المتنامي التي تلته أمن المناخ المناسب لنموّ التجارة، وكان موقع حلب كمركز تجاري قد لقي دعماً مهماً أتاه إثر انهيار المملكة الأرمنيّة في سيليسيا (Cilicia) واستمرّ حتّى قدوم المماليك، فمع هدم مدينتها المرفئية أياس (Ayas)، حوّل التّجار الذين كانوا يحملون البضائع الآسيويّة إلى الشّرق الأوسط، ناحية جنوبي حلب في وقت عمد فيه مجلس الشّيوخ في مدينة البندقية، واعترافاً منه بأهمية حلب كمركز تجاري إلى تعيين نائب قنصل للمدينة، وما لبث هذا المنصب أن رفع إلى قنصلية تامة وكاملة، حوالي عام 1422م [4]، وذلك بتأثير من المنتوجات الأساسية التي وجدها الإيطاليون في أسواق حلب، مثل الزّنجبيل والفلفل المستقدمتين من بلاد الهند الشّرقيّة ما أكسب المدينة لقب (الهند الصغيرة) (Little India) والحرير الإيراني، والقطن السّوري، أمّا أولى المنتوجات الأوروبيّة التي صُدرت إلى سورية فكانت في هذه الفترة الألبسة الحريرية، والقصدير والعملة المصكوكة.

ومع أنّ دمشق بقيت العاصمة الإقليمية الأولى لسورية، إلا أن حلب اكتسبت أهمية ورعاية من قبل المماليك الذين شرعوا في توسيع وتحسين أسواق المدينة وهذا ما كان له بالغ الأثر في تأمين مستقبل تجاري مهم، كسوق أو كمركز تجاري إقليمي تُشرى وتباع فيه المنتوجات الآسيوية.

وهنا لابد من الإشارة إلى أنّ هذا التّطور لم يطرأ نتيجة لسياسة واعية مدركة كان المماليك قد وضعوها حيّز التّنفيذ، وإنّما أتى على الأصح إثر تنامي الخطر على الطّرق البريّة البديلة التي كانت تعتمدها القوافل الآتية من الحجاز وبغداد.

---

[3] ماسترز بروس : المرجع السّابق، ص74.

[4] Eliyahu Ashtor : Levant trade in the later Middle Ages , (Princeton , Nj , 1993) , p121.

وبالرغم من الرخاء التّجاري الذي نعمت به حلب، فلقد كان حكم المماليك في عقوده الأخيرة استبداديّاً؛ حيث فرض الضرائب الباهظة على سكّان المدينة، لذلك لم يأسف المواطنون الحلبيّون عليهم عندما هزم جيش السّلطان العثماني سليم الأوّل (Selim I / 1512–1520م) سلطان المماليك قانصوه الغوري، في ميدان مرج دابق عام(1516 م) وبعد ذلك بعام احتلّ السلطان سليم الأوّل مصر عام (1517 م) ومع احتلال سورية ومصر، أصبح كل الشّاطئ الشرقي للبحر المتوسط بين أيدي العثمانيين الذين أحكموا قبضتهم عليه مما جعل من الدولة العثمانية السلطة المسلمة المتوسطية الأساسيّة الوحيدة في المنطقة، حتى إن السلطان سليمان القانوني (Kanûnî süleman) (1520–1566م) مدّ السّيطرة العثمانيّة إلى أبعد من ذلك فأوصلها العراق، وضفتي البحر الأحمر، ومع انبساط سيادة العثمانيين التي تخطّت المضائق البحريّة وطرق القوافل إلى الشرق، أصبحت الامبراطورية قوة عالمية قادرة على منازعة المصالح التّوسعيّة الأوروبيّة في المحيط الهندي [5].

أوضاع حلب في ظل الحكم العثماني :

أبقى التّرك الدّوائر الإدارية في سورية على نحو ما كانت عليه في عهد المماليك، لكنّهم بدّلوا بعض الشّيء في نظام التّسمية: فدعيت النّيابة بالولاية، وعرف النّائب بـ (الوالي) [6]، وصار لقب التّعظيم الذي يلي اسم الوالي (باشا)، فصار للباشوية والولاية مدلول واحد.

وكانت ولاية حلب في وقت ما تشتمل على سبعة سناجق [7]، أمّا ولاية دمشق، والتي اتّسمت بإضافة القدس وصفد وغزّة إليها، فقد أنيطت لجان بردي الغزالي، وهو نائب دمشق الذي تواطأ مع زميله نائب حلب على الغدر بالغوري [8].

بحيث غدا الغزالي هذا النّائب الفعلي للسلطان في سورية، أما سائر الدوائر الإدارية فقد أسندت إلى حكام من الترك، وعلى إثر حركة التمرد التي قام بها الغزالي قسّمت سورية إلى ثلاث ولايات هي : دمشق مشتملة على عشرة سناجق، ثمّ حلب وفيها تسعة سناجق بينها سورية الشّماليّة، ثمّ طرابلس وفيها خمس سناجق.

ولم يكن الوالي في النظام العثماني أصلح من النّائب في حكم المماليك، إذ كان نظير سلفه، مجنداً من طبقة العبيد، يضاف إلى ذلك أنه كان أبعد عن السلطة المركزية وبالتالي أكثر تحرراً من سلطانها، على أن هذا الأمر لم يدخل تبديلاً مهماً على الأوضاع، إذ كان الفساد متفشياً في العاصمة كما كان في الأمصار، فكثيراً ما كان الولاة يشترون تعيينهم في الأمصار بالمال، ويتولون مهام وظائفهم، وهدفهم الأول تحقيق أطماعهم الخاصّة، وكان الاستغلال يسير في ركاب الفوضى، فقد تقلب على حكم حلب، وذلك بحسب ما ذكر قنصل من قناصل البندقيّة في تقرير له، أن تسعة من الباشوات توالوا على المدينة في ثلاث سنوات [9]، وربما نشبت بينهم خصومات دامية تورطوا فيها متجاهلين تماماً وجود الحكومة المركزيّة، وزاد في شقاء النّاس تردد الجنود الانكشارية على المدينة من وقت لآخر ليقودوا الكثيرين

---

[5] ماسترز، بروس : المرجع السابق، ص77.

[6] لم يصطلح على (المتصرفيّة) و(المتصرّف) إلاّ في ما بعد.

[7] إنّ اللفظة التّركيّة (سنجاق) المعربة (سنجق) هي ترجمة اللفظة العربيّة (لواء) بمعنى العلَم وهذه التّعابير جميعها كانت في ما يبدو مما استخدمه السّلاجقة سابقاً.

[8] بك، فريدون أحمد، مجموعة منشآت السّلاطين، ط2، اسطنبول، 1974، ص455.

[9] حتي، فيليب، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ترجمة جورج حداد وعبد الكريم رافق، جزءان، ج2، دار الثقافة، بيروت، ط3، 1958، ص314.

جهاراً إلى حتوفهم، وكان الشّعب إزاء ذلك يعتصم بالاستكانة والخيبة والتّنكر للسلطة والتّشاؤم، ويبدو أنّ روح الانتقاض القديمة كانت قد تلاشت، ومن هنا يتّضح أن العصور التي بدأت مظلمة في عهد الأتراك السلاجقة، زادت ظلمتها حلوكة في ظل الأتراك العثمانيين.

تحوّل طرق التّجارة العالمية وأثرها على مدينة حلب :

كانت حياة سورية الاقتصادية عرضة لتدهور متواصل لم تكن الإدارة العثمانية الفاسدة سببها الوحيد، إذ عاصر اكتساح العثمانيين للشّرق العربي تحوّل في خطوط التّجارة العالميّة ذهب بأهمية البلد الاقتصادية، لقد كان ازدهار هذه المنطقة قائماً على التّجارة لاسيما الخطّ الواصل بين الهند وأوروبا، على أنّ الكشوف الجغرافيّة التي حدثت إبّان أواخر القرن الخامس عشر وبدايات القرن السّادس عشر والتي كان أهمها اكتشاف رأس الرجاء الصالح عام 1497م، وما شابهها من الأحداث، وأدخلت تعديلاً عظيماً على المسالك التي سلكتها طرق التّجارة الكبرى، بحيث انزاح مركز النّشاط العالمي والحضارة الإنسانيّة نحو الغرب، فعصر الريادة والاستكشاف الذي بزغ في هذه الأثناء لم يسهم العرب في قيامه بل على العكس خسر العرب أهم مورد لأموالهم بخسارة طرق التجارة التي كانت تجتاز البحر المتوسط عبر أراضيهم إلى مناطق استيرادها أو تصديرها، وعلى ذلك فقد اضطرّ التجار السوريون بعد تلك الأحداث أن يجعلوا جلّ اعتمادهم على التجارة البرية، وأخذت من ثمّ مدينة حلب في طريق الازدهار، إذ كانت رأس الخط التجاري الذي ينتهي إلى بغداد فالبصرة، وصارت مركز التجارة المحلية في الإمبراطورية ومنتهى التجارة العالمية الممتد بين أوروبا وآسيا، وهكذا تمكّنت حلب من التفوق على دمشق إلى حين، بينما استطاعت الاسكندرون بحكم قربها من حلب أن تنتزع من بيروت مكانة مرفئها التجاري [10]، بل إنّ حلب بقيت حتى منتصف القرن السابع عشر السوق الرئيسية للشرق الأدنى جملة، وقد نشأ في مدينة حلب مستعمرة من أهل البندقية ذات شأن، تحدّثت تقاريرهم القنصلية عن وصول قوافل محملة بالتوابل إلى حلب ودمشق من الهند لحسابهم الخاصّ [11]، وكانت الحاجة ماسّة إلى التوابل في تلك العهود التي سبقت عصر التبريد الصناعي.

وسرعان ما ظهر للتجار البندقيين، في المدن والمرافئ السّوريّة، مزاحمون من الفرنسيين الذين كانوا قد سبقوا إلى إنشاء قنصلية لهم في حلب، وقد زعم أحد قناصلتهم سنة 1683م، أن هذه المدينة " أكبر المدن في الإمبراطورية العثمانية جملة، وأجملها وأغناها القسطنطينيّة والقاهرة"[12]، وعلى إثر المعاهدات التي تم توقيعها بين السلاطين العثمانيين وملوك فرنسا وذلك خلال عامي (1535م و1740م) نشطت التجارة الفرنسية وأدت إلى اتساع النفوذ الفرنسي في الشرق الأدنى، ثمّ اتّخذ الفرنسيون هذه الامتيازات أساساً لحق حماية جميع المسيحيين الكاثوليك في سورية، وكان الفرنسيون في غير حلب جاليات، خاصّة في المدن الساحلية كالاسكندرون واللاذقية وغيرها من المدن، ولم يمض وقت طويل حتى أخذ التجار الانكليز القدوم إلى الشرق أسوة بالفرنسيين، وأخذوا يحلون تباعاً محل تجار البندقية وجنوى، في المدن والمرافئ السورية، وما أن تأسست شركة الشرق الأدنى سنة (1581م) في عهد الملكة إليزابيث، حتى أخذ رجال الأعمال الانكليز يتدفقون على سورية، في حين ظلت حلب مركز الحركة الرئيسي [13]، ويستدلّ من

---

[10] Roux F.charles, Les Echelles de Syrie et de Palestine au XVII e , siécle (Paris , 1928) , pp.5.

[11] الصباغ، ليلى : الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1989، ج2، ص860.

[12] حتي، فيليب، المرجع السابق نفسه، ج2، ص318.

[13] C.wood Alfred, A History of the Levant Company (oxford , 1935) , p,11,75.

التقارير القنصلية أنّه كان في حلب سنة 1662م، نحو من 60 تاجراً انكليزياً ويذكر شكسبير[14]، عن قرينة أحد الملاحين "أنّ زوجها ارتحل إلى حلب"، وكانت الجاليات الأوروبية بجملتها تعد نحواً من 200 فرد، وكان هؤلاء التجار يحاولون أن يشبعوا الذوق الغربي للكماليات الشرقية الذي توثق إبان الحروب الصليبية، أما جدول المنتجات المحلية فقد كان على رأسه الحرير من لبنان، والقطن من سورية، ثم الصوف والزيت، وكانت المنافسة بينهم وبين تجار البحار شديدة، لكنّ حرص التجار البرتغاليين على إبقاء الأسعار عالية بحيث لا يكاد الأمر يكون احتكاراً ترك للتجار السوريين وخاصة الحلبيين مجالاً رحباً للاستفادة.

والذي يبدو أن سورية لم تجنِ من هذا التوسع التجاري الجديد منافع دائمة؛ إذ كان معظمه في يد التجار الأوروبيين، وأما أبناء البلاد فقد استمروا في طريق الانحدار ثروة وعدداً.

تطور البنية التحتية التجارية في حلب خلال القرنين (16–17 م) :

لقد تطورت البنية التحتية التجارية في حلب لتتلاءم مع التطور التجاري الذي حدث في أواخر القرن السادس عشر وبدايات القرن السابع عشر، وذلك بعد أن اطمأنت حلب إلى كونها أصبحت ولاية من ولايات الدولة العثمانية حتى استرعت انتباه نخبة من العثمانيين، الذين رأوا فيها مكاناً مهماً لتجارتهم واستثماراً جيداً لها، إذ عمد كل من (خوسرف باشا – Husev–Pasa) في العام 1546م، ومحمد باشا (Mehmet–pasa) في العام 1556م، إلى تأسيس الأوقاف الدينية التي أخذت على عاتقها تمويل بناء مساجد جديدة اعتمدت الطراز العثماني، وقد أنشأ الأخير في عام 1574م وقفاً تابعاً لخان (خان الجمرك : Khan–al– Gumruk) كان هذا الخان أكبر صرح تجاري في المدينة، وقد استخدم كمقرّ أقام فيه التجار الأوربيون [15] طوال القرون الثلاثة اللاحقة، وبفضل هذه المنشآت التي أضيفت إلى تلك التي شيدها المماليك، اتّسع قلب المدينة التجاري فاشتمل، ولاسيما في الجزء المحوري فيه على 56 سوقاً منفصلة، و53 خاناً [16]، بالإضافة إلى كيلو متر مربع واحد من الطرقات المتداخلة المتشابكة المكتظة بالحوانيت والمشاغل والحمامات الشعبية والخانات والتي ظللها سقف واحد.

كل هذا جعل من سوق حلب محط إعجاب كل من زارها، إذ لم يكن لها مثيل في أذهان الزائرين إلاّ سوق اسطنبول الذائعة الصيت والمعروفة آنذاك باسم (كابالي كارشي) (Kapali Çarsi). غير أن العثمانيين لم يستأثروا وحدهم بالاعتراف بأهمية حلب على الصعيد التجاري في القرن السادس عشر حيث وجد التجار البنادقة ضالتهم في حلب، وقد أتت هذه الخطوة لتعبر عن اعترافهم بالأهمية المتزايدة التي راح يكتسبها طريق الخليج فالفرات، طريق الفلفل والتوابل المستقدمة من شرقي الهند، وسرعان ما طرحت أسواق حلب في حوانيتها، أيضاً الحرير الذي شكل في ذلك الوقت فتنة جديدة تلفت أنظار التجار، في حين كان الأوروبيون يثمنون بشكل خاصّ الحرير المستقدم من منطقة بحر قزوين في جيلان إضافة إلى الحرير المصنع محلياً في إنطاكية وحوض الفرات.

إن وجود سوق الحرير في حلب في القرن السادس عشر لم يكن بالأمر الجديد، ذلك أنّه سبق للمدينة أن برزت كسوق ممتازة اعتمدها التّجار الأرمن في القرن 15م، لاستقدام الحرير الإيراني إلى الغرب، والسبب في اختيارهم حلب

---

[14] شكسبير في مسرحيته مكبث، الفصل الأول، المشهد الثالث، ويمكن العودة لكتاب : الصباغ، ليلى : المرجع السابق، ص875.

[15] باشا، أحمد جودت، تاريخ جودت، ترجمة عبد القادر أفندي الدنا، مؤسسة الرسالة، بيروت، عام 1999م، ص135.

[16] ماسترز، بروس : المرجع السابق، ص89.

على غيرها ممن نافسها من المدن التجارية إنما كان خياراً علمياً إلى حدّ بعيد؛ ذلك أنّ هذه السوق كانت أكثر قرباً من غيرها من مركزها القائم في جُلفا (Julfa)، على ضفاف نهر آراكس (Arax)، الذي يشكّل اليوم الحدّ الفاصل بين أذربيجان وإيران [17]، أضف إلى ذلك ما اتصفت به حلب في القرن الخامس عشر من استقرار وأمن . في حين طغى على الأناضول العنف وقلة الأمن.

والجدير ذكره أن ازدياد جاذبية سوق الحرير في حلب ارتبط بازدياد الطلب على هذا المنتوج في أوروبا، التي شهد شمالها الغربي تكاثراً لمصانع النسيج المحلية : ففي لندن وحدها، ارتفع عدد العاملين في مجال صناعة الملابس الحريريّة، من 300 صانع إلى أكثر من 10000 عام 1640م [18]، الأمر الذي دفع التجار الانكليز والفرنسيين الراغبين في تلبية الطلب النامي على الحرير الخام إلى تحدي الاحتكار البندقي الفعلي للحرير في تجارة الشرق، من خلال الامتيازات والاتفاقيات والتمثيل القنصلي في حلب – كما ذكرنا سابقاً – وما لبثت حلب أن اختيرت عام 1586م، مقر إقامة القنصل الأول الانكليزي في سورية، ولم يقتصر الأمر على الانكليز والفرنسيين بل ارتأى الهولنديون [19] عام 1613م، تأسيس قنصلية في المدينة على غرار منافسيهم من الأوروبيين في الحقل التجاري، رغم افتقارهم لأي وجود اقتصادي يذكر فيها، ذلك أن أزمير استحوذت على اهتمامهم أكثر من حلب، فاختاروها مقراً حشدوا فيها نشاطهم التجاري في المشرق؛ ويعود السبب الكامن وراء النقص في وجودهم المتماسك والثابت في حلب إلى الشكوك التي كانت تثيرها تجارة الحرير في سورية، وإلى افتقارهم إلى الجوخ الذي اعتمده الانجليز والفرنسيون منتوجاً للمقايضة الناجحة مقابل حصولهم على الحرير في حلب، وما ألزمهم اللجوء إلى السيولة لدفع ثمن مشترياتهم، وخوفاً من اضطرارهم إلى تحويل ما كانوا يمتلكونه من سبائك الذهب إلى مال سائل، في حين ارتأى التجار المحليون استعدادهم لمقايضة الحرير وخاصة الإيراني بسبائك الفضة، ارتأى الانجليز خصوصاً اجتناب هذا الأمر كل ما كان ممكناً، وهذا ما برر الاستقدام المستمرّ من الشرق للعملة المصكوكة طوال الفترة العثمانية، وهو واقع اقتصادي تنبه السلاطين إلى ما يشكله من ضرر [20].

أهم الموانئ التجارية التي اعتمدت عليها حلب في تجارتها :

صحيح أن أسواق المدينة كانت من الحوافز المهمة التي شجعت الرحالة من التجار الأوروبيين على اعتمادهم لتلك الأسواق كبغيتهم الأخيرة، توفر السلع المنتجة محليا كالملابس والصابون والأشغال الجلدية، ولقد درج التجار القادمون من إيران والهند على ابتياع هذه البضائع، إضافة إلى البن المستقدم إلى المدينة بواسطة الحجاج العائدين من الحج، والعودة بها على ظهور الجمال التي وصلت المدينة محملة بالحرير الإيراني والصبغ الأزرق والقطن المطبع من الهند [21]، غير أن العوائق التي كانت تواجه حلب من جراء تجارتها مع أوروبا كان افتقارها إلى مرفأ أو ميناء أسوة

---

[17] DAMASCUS , Awamir al –sultaniyya (hereafter As) , Aleppo , vol.II , p123.

[18] C.wood Alfred , مرجع سابق، p760.

[19] الصباغ، ليلى : مرجع سابق، ص877.

[20] حذر نعيمة، مؤرخ القرن 17م، المولود في حلب، من عواقب استجلاب الفضة، في تاريخه، انظر بهذا الشّأن : لويس توماس (Lewis Thomas)، A Study of Naima، طبعة نورمان إتزكوفيتز، (Norman itzkowitz)، نيويورك، 1972، ص144-145.

[21] حول أوضاع المدن العربية الشامية أبحاث ريموند ومنها : =

=Raymond , Andre. La ville Arabe , Alep , al'Epoque ottman (XVI – XVIII Siécles). L'institut Francais d'Etudes Arabes de Damas , 1998 (articales reprduits sur des villes Arabes a l'Epoque ottomane) p449.

بتلك المدن المشرقية التجارية التي ازدهرت في هذه الفترة من التبادل بين الشرق والغرب، إن اختيار الأوروبيين بداية استعمال التسهيلات المرفئية التي كانت تقدمها طرابلس ما لبث أن زال، إذ فقدت هذه الأخيرة منزلتها في نظرهم، ويعود السبب في ذلك إلى المسافة البعيدة الفاصلة بين حلب وطرابلس، إذ كان يلزم الدواب ثمانية أيام من السير لعبورها إضافة إلى الظروف الخطيرة المحيطة بالطرقات المؤدية إلى المدينة [22]، وأهم ما كان يضعف جاذبية طرابلس في نظر الأوروبيين هو حكومتها، ذلك أن أفراداً من بني سيفا، أمسكوا زمام الحاكمية لمعظم القرن السادس عشر الميلادي، ناهيك عن مواجهة الرسوم الجمركية التي ألزم بها حكام طرابلس كل من شاء استعمال مرفئها، ونظراً لبعد هذه المدينة عن حلب، اعتمد الأوربيون وعلى نحو مستتر وسرّي خليج الإسكندرون مرفأً ترسو فيه سفنهم.

ورغم أن شاطئ الإسكندرون كان كالمستنقع يكثر فيه البعوض [23]، إلاّ أنّه كان على بعد ثلاثة أو أربعة أيام فقط من السفر على ظهور البغال من حلب، أضف إلى ذلك، موقع مدينة أنطاكية على هضبة يحلو مطلها، ومكاناً يرتاح فيه المسافرون فيجدون فيه ملجأً يلوذون به من السلب والنهب، وكان للإسكندرون فائدة أخرى تكمن في وقوعها تحت الإدارة المباشرة لحكام حلب، ورغم أن الأوامر الإمبراطورية ما كانت تسمح بهذا التصرف بالمرفأ، إلاّ أن حكام حلب غضوا الطرف عن الأوروبيين الذين كانوا يفرغون بضائعهم في الخليج، إذ أمكن لهم بذلك جمع ضعف الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الأوروبية المستوردة فحرصوا على استيفائها مرتين : مرة في الاسكندرون، ومرة في حلب.

في عام 1590م قرر الأوروبيون حصر تجارتهم المرفئية في الإسكندرون حيث كانت ترسو سفنهم وتعبر منه متوجهة إلى حلب، وفي عام 1593م وبموجب أمر إمبراطوري (فرمان) أنشأ في الإسكندرون مركزاً لجمع الرسوم الجمركية، فسارع حكام حلب وتجارها المحليون إلى الترحيب بهذه الخطوة التي ساعدوا على التخطيط لها في حين لقيت مقاومة شديدة من آل سيفا حكام طرابلس [24]، الذين كانوا على حق في اعتبار هذا التحويل سبباً يقلص جاذبية قاعدتهم التجارية، ولكنهم ما لبثوا أن نجحوا في عام 1605م في الاستحصال على أمر مضاد أقفل بموجبه ميناء الإسكندرون فيما كانت حلب تعيش ثورة مفتوحة فلم تبالي بتعليمات الباب العالي، وشهد عام 1609م، إصدار أمر ثانٍ أكّد على إقفال ميناء الإسكندرون، فوجد الأوربيون أن في ذلك ما لا يمكنهم السكوت عليه، فراحوا يرصون صفوفهم متعاونين – وهو ما لم يعتادوا عليه في السابق، على حمل السلطات العثمانية (الباب العالي) على العودة عن قرارها، وما لبثت جهودهم أن لقيت النجاح، فعاد مركز استيفاء الرسوم الجمركية في الإسكندرون إلى العمل عام 1612م [25].

ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام 1939م، الذي شهد انضمام الإسكندرون إلى تركيا، بقي هذا الميناء المنفذ الرئيس لحلب على البحر المتوسط.

السيطرة الأسرية (القبلية) على حلب في القرن السابع عشر :

[22] حتي، فيليب : مرجع سابق، ج2، ص332.

[23] Raymond , Andre : مرجع سابق، p452.

[24] ماسترز، بروس : مرجع سابق، ص98.

[25] Raymond , Andre : مرجع سابق، p447.

واجه ازدهار حلب التجاري تحديان برزا في بداية القرن السابع عشر، فتركز أولهما محلياً، وكمن سببه في ثورة قام بها شيخ قبيلة كردية هو (علي سانبولا طوغلو Ali canpula toglu)، أما ثانيهما فقد أطلق عنانه شاه عباس (sha Abbas) الذي رأى ضرورة تحويل الحرير الإيراني بعيداً عن الإمبراطورية العثمانية التي تمثل عدوه الإيديولوجي، ورغم أن ثورة علي سانبولا طوغلو نشأت جراء مظلمة شخصية إلاّ أنها كانت ترتبط كذلك بأهمية حلب كمركز تجاري، ذلك أن كلاً من علي وخاله حسين كانا أنجزا تجديداً محلياً امتدّ إلى ما وراء بلدتهما كلليس (Killis)، ولقد استدرج السلطان العثماني رجال قبيلة حسين إلى النزاع الدائر بين عامي (1603-1601 م)، واعترافاً بقدرة قواته على الوقوف وحدها موقف الفصل بين النظام والفوضى في حلب، منحه السلطان حاكمية مقاطعة حلب عام 1603م، وكان بذلك أول شخصية محلية تنال هذا الشرف الذي جر عليه معارضة شديدة من قبل الحاكم الذي كان يشغل المنصب حتى ذلك الحين، وهو (نصوح باشا) الذي قيل إنّه استشاط غيظاً عندما علم بالأمر قائلاً (لو أن السلطان عيّن عبداً أسوداً ليحلّ محله في منصبه، لكان رضخ للأمر، أما أن يعين أحد أبناء سانبولاتس، فهو ما لا يمكنه القبول به " [26] .

أما خطوة مكافأة شيخ قبيلة كردي بإيداعه حاكمية إحدى أكبر مدن الإمبراطورية، فلقد أتت دون شك اعترافاً من السلطان بعدم استطاعة إدارته امتلاك القوة والقدرة العسكرية لحماية مقاطعته الواسعة، إلاّ أن هذا الأخير لم ينعم بحكم ولاية حلب أكثر من سنتين، وذلك بسبب إعدامه بعد الثورة التي قامت في أوروميا والتي تكبد بها الجيش العثماني هزيمة كبرى، فسارع القائد المهزوم والغاضب إلى اتهامه بالخيانة، وإعدامه وإرسال رأسه إلى الباب العالي، وعلى إثر ذلك انتقلت قيادة القبيلة إلى (علي ابن أخيه)، والذي بدوره رفع راية الثورة داعياً للانتقام لمصرع خاله الذي أعدم، في نظره دونما تبرير، وفيما كان يبحث عن طريقة يؤمن من خلالها حماية الطرق التجارية في شمالي سورية، سارع (علي سانبولا طوغلو) إلى الانتقال جنوباً وهزم أعدائه آل سيفا، ومن خلال سيطرته على شمالي سورية وجعله من حلب عاصمة لها 1605م، دخل في مفاوضات مباشرة مع قناصل الدول الأوروبية المختلفة، فأكّد لهم استعداده لضمان التجارة وحمايتها، كما تعهّد لهم بوضع حد للابتزاز والرشوة في ظل نظامه، ولسنتين على التوالي، لعب السلطان مع (علي باشا) لعبة دبلوماسية غلب عليها الحذر، حتّى سنحت له الظروف (1607م) وأخذ إلى رومانيا حيث تسلم منصباً حكوميا هناك إلى أن دقّت ساعة إعدامه بتهمة الخيانة عام 1610م [27].

لقد أظهرت مرحلة ثورة سانبولا طوغلو للقيادة العثمانية أهمية حلب لدرجة لا يمكن معها أن يسمح لها بالولوج إلى الحكم الذاتي، فكيف إلى الاستقلال، ولضمان ذلك، راحت الدولة العثمانية تقلب الحكام على المدينة على نحو متكرر، لتعيق قيام هذا النموذج للنفوذ المركزي الذي حكم حلب وأقلق مضجع السلطة في اسطنبول.

ومن ناحيته، شكل شاه عباس (Shah Abbas) تحدياً أكثر جدية لمقام حلب كمركز تجاري رئيسي، فقد وجد الأوروبيون أنه لا تنافسية بين ثمن التوابل المتوافرة في أسواق حلب وتلك المطروحة في لشبونة وغيرها من المدن الأوروبية، حيث إن كلفة النقل البحري أصبحت أخيراً أدنى من كلفة النقل البري، الذي اعتمد القوافل [28]، فاستعاضوا عن المدن الأوروبية، بمدينة حلب حيث ركزوا نواياهم الاكتسابية كاملة على الحرير الإيراني، ورغم ذلك، ومع أن

---

[26] ماسترز، بروس : مرجع سابق، ص101.

[27] رافق، عبد الكريم : ثورة علي باشا جانبولاد (1605-1607) المقاطعات العربية، دار الرسالة، بيروت، عام 1998م، ص135.

[28] C.H wake , the changing pattern of Europés pepper and spice imports , Ca (1400-1700) , n.8.journal of European Economic History , 1979 , p361-453.

الوكلاء والوسطاء التجاريين الانجليز استمروا بمراقبة ورصد وضبط أسعار التوابل والبن في حلب خلال القرن السابع عشر، بقي الحرير، سواءً أكان إيراني أم سوري المنشأ، السلعة الأساسية التي تمحورت حولها مصالح التجار الانجليز في أسواق المدينة حيث كان يتمّ ابتياع سلعاً متفرقة أخرى منتجة محلياً، وكلها سلع لم تكتسب ما يكفي من الأهمية ليهمّ التجار الأوربيون إلى استجلابها إلى حلب.

وما لبثت طموحات شاه عباس أن حدّدت الدور المركزي الذي كان لحلب أن تلعبه في تجارة الحرير، ذلك إنّه ارتأى تحويل نقل الحرير الإيراني بعيداً عن منافسيه الرئيسيين، ونعني بهم العثمانيين، وهو أمر حُرّض عليه بتأثير من أنشطة الشركات الأوروبية التجارية، مثال الشركة الانجليزية للهند الشرقية والشركة الهولندية التين نالت كل منهما من حكومتها براءة بحقوق وامتيازات خوّلتها ممارسة التجارة في الخليج ولكن ليس في البحر المتوسط، وبهذه الطريقة بقيت كل الأوراق، بين يدي الشاه عباس، ولعقد من الزمن امتدّ بين عامي 1619–1629 م، وهو العام الذي شهد وفاة شاه عباس، حيث وصل القليل من الحرير إلى حلب، أما بالنسبة إلى الفرنسيين فإنّهم بدأوا باعتبار الحرير اللبناني الخام بديلاً عملياً لذلك المستقدم من إيران، وشرع الكثير من الشركات التجارية الفرنسية بنقل مصانعهم إلى كل من صيدا وطرابلس لكي تكون على مقربة من مصادر هذا المنتوج، وبهذا لم يبقَ على الساحة الحلبية التجارية إلاّ الانكليز الذين جهدوا للمحافظة على دورهم الخجول، في حين عادت الجماعات الأرمنية في إتقان سيطرتها على التجارة في استقبالها خلال القرن السابع عشر :

بعد وفاة الشاه عباس، قلصت التجارة قنواتها السابقة، ويعود السبب في ذلك إلى تمنيات التجار الإيرانيين، فانبعثت حلب من جديد سوقاً أساسية للحرير الإيراني، الذي حُصر التموين به بين أيدي أعضاء الجماعة الأرمنية المتخذة من (جلفا الجديدة) (new julfa) [29]، موطناً لها، ولقد عمل شاه عباس على تعزيز الدور المركزي الذي سبق لتجار جلفا أن لعبوه في التجارة عن طريق إعطائهم احتكاراً فعلياً في مجال تسويق مجمل ما كان ينتجه بلده من الحرير[30]. ولقد اعترفت السلطات العثمانية بأهمية دور جماعة جلفا في تجارة حلب 1690م، عندما أغدقت عليهم الإعفاءات من الرسوم الجمركية الكثيرة التي يتعامل بها الشرع الإسلامي، كتلك المتعلقة بالضريبة المفروضة على من كان من غير المسلمين (الجزية)، وبما يلزم لإتمام معاملات الإرث [31]، كما حظيت الجماعات المذكورة باعتراف شركة المشرق الانجليزية (English Levant Company) التي راح وكلاؤها على التوجه في رسائلهم إلى التجار الإيرانيين، ودونما استثناء، بالمخاطبة كالتالي : (Chefalines) [32] .

ومن ناحية أخرى تزخر سجلات دار القضاء في حلب بشواهد وبيانات تدل على انهماك أرمن الأناضول والمسيحيين من العرب في حلب بالتجارة، إذ كانوا يتكبدون مشقّة السفر إلى إيران متكلفين بالمصاريف، أو بصفتهم عملاء للمستثمرين المسلمين المقيمين في المدينة، والمثير للاهتمام في الأمر هو ما كان يبديه التجار المسلمون من تحفظ في السفر والتنقل بين حدود دولتين متنبهين لنشاطهم التجاري، غير أن لهذه القاعدة استثناءات معزولة، برزت

---

[29] وهي مدينة كان قد شيدها شاه عباس خارج عاصمته أصفهان، بعد أن دكّ صروح جلفا الأصلية.

[30] Gregorien , Vartan : (Minorities in isfahan : the Armen iancommunity of isfahan , 1587–1722) , Iranian studies , 7 , 1974 , p652.

[31] دمشق، سجلات دار القضاء في حلب، المجلد 34، ص206.

[32] Gregorien , Vartan : مرجع سابق , p673.

على سبيل المثال، عندما تمّ التصرف بممتلكات اثنين من التجار الإيرانيين اللذين وافتهما المنية وهما في الطريق من بغداد إلى حلب عام 1610م، وعندما تمت تسوية اتفاق تجاري بين أحد التجار واثنين من عملائه المسلمين من أصل حلبي، كانا قد عادا إلى المدينة عام 1707م [33].

وفي مقابل الحرير الإيراني، قدّم الأوربيون من جهتهم إلى الأرمن الفضة نقداً، إضافة إلى القماش المصنوع من القطن وذلك المصنع من الصوف، في حين كان الجوخ يستعمل في سورية لصناعة الأثواب الخارجية، كما كان يستخدم في إيران لصناعة البسط الرخيصة الأثمان والمستعملة في تغطية أرضيات البيوت، غير أن الطلب المتزايد على الجوخ في المشرق، ساعد على دعم هذه الصناعة الناشئة في انكلترا.

ففي نهاية القرن السابع عشر، سيطر الانجليز وبشكل واضح على الجانب الأوروبي من التجارة في حلب ؛ إذ قدر القنصل الفرنسي في المدينة (لوران دارفيو) عام 1683م، أن قيمة النشاط التجاري الفرنسي في حلب قد انخفض بشكل واضح نتيجة لشروط عدّة، كان أهمها على الترتيب[34] :

1- الوجود المتزايد للحرير الإيراني في اسطنبول.
2- إعادة انتشار التجار الفرنسيين سعياً للاستثمار في السوق اللبنانية.
3- عدم قدرة الأجواخ الفرنسية على منافسة الإنتاج الانجليزي لدى المستهلكين الحلبيين.

وبالمقابل حصلت حلب على ما يقارب نصف الصادرات المنطلقة من المناطق الشرق أوسطية إلى لندن، والتي تولت نقلها شركة المشرق في النصف الثاني من القرن 17م، ولقد عكس عدد الانكليز العاملين كوسطاء في المدينة، أهمية حلب في تجارة انكلترا، إذ أفاد القسّ الملحق بشركة المشرق في المدينة، الانجليزي (هنري موندريل) عن وجود أكثر من 40 مقيماً في حلب من مواطنيه عام 1697م، في حين ناهز عدد التجار الفرنسيين 60 تاجراً، فيما لم يتّخذ من المدينة مقرّ إقامة له سوى اثنين من الهولنديين [35].

---

[33] دمشق، سجلات دار القضاء في حلب، المجلد 11، ص117.

[34] إسماعيل، عادل : الوثائق الدبلوماسية والقنصلية المتعلقة في تاريخ لبنان والشرق الأدنى خلال القرن السابع عشر الميلادي وحتى يومنا هذا، دار الرسالة، بيروت، 1975، المجلد 3، ص203.

[35] المرجع السابق نفسه، ص256.

الخاتمة :

على ضوء كل ما تقدم، تتضح لنا الأهمية التي اكتسبتها حلب كموقع تجاري مركزي تتوافر فيه مختلف السلع، بفضل ملاءمتها للقوافل القادمة من الشرق، ولكن اللافت في الأمر أن مركزية حلب التجارية لم تكن وليدة وصول الأوروبيين إلى الشرق، وإنّما سبقته بفضل الاستثمارات التي قام بها الأمراء من المماليك في بنيتها التحتية التجارية، إذ كان بإمكانها تأمين أسباب الراحة من حمامات شعبية وخانات وإنزال مصانة صيانة جيدة، إضافة إلى تأمين الحماية للمسافرين مع القوافل.

ومن هنا نخلص إلى الاعتقاد بأن ازدهار حلب ورخائها الاقتصاديين في هذا العصر إنما ارتبطا بالعصر السابق، حتى ولو أن المتأخر من العصرين أرسيا الشهرة العالمية للمدينة على أسس ثابتة.

والجدير ذكره أن افتتان التجار الأجانب بحلب كمن ولا شكّ في الهدوء والسكينة التي تمتعت المدينة بهما ولاسيما بعد ثورة سانبولا طوغلو علي باشا، وقد أفاد (وولفغانغ آيجن) وهو تاجر ألماني أقام في المدينة، أن التجارة في حلب لم تتأثر سوى هامشيا بهذه الثورة، إذ ما لبثت أن استعادت وبسرعة نمط عيشها.

المصادر والمراجع العربية

الوثائق :

1- دمشق، سجلات دار القضاء في حلب، المجلد 34.

2- دمشق، سجلات دار القضاء في حلب، المجلد 11.

3- DAMASCUS , Awamir al –sultaniyya (hereafter As) , Aleppo , vol.II.

المراجع العربية :

1- إسماعيل، عادل: *الوثائق الدبلوماسية والقنصلية المتعلقة في تاريخ لبنان والشرق الأدنى خلال القرن السابع عشر ميلادي وحتى يومنا هذا*، بيروت 1975، مجلد 3.

2- رافق، عبد الكريم، ثورة علي باشا جانبولاد (1605-1607 م) *المقاطعات العربية*، دار الرسالة، بيروت، 1998 م.

3- شكسبير، *مسرحية مكبث*، الفصل الأول، المشهد الثالث.

4- الصباغ، ليلى، *الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني*، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1989، ج2.

المراجع العربية المترجمة :

1- توماس، لويس، *تاريخ نعيمة*، طبعة نورمان، إتزكو فيتز، نيويورك، 1972م.

2- جودت، أحمد باشا، *تاريخ جودت*، ترجمة عبد القادر أفندي الدنا، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1999م.

3- حتي، فيليب، *تاريخ سورية ولبنان وفلسطين*، ترجمة *جورج حداد*، وعبد الكريم رافق، جزءان، ج2، دار الثقافة، بيروت، ط3، 1958.

4- فريدون بك، أحمد، *منشآت السلاطين*، اسطنبول، 1857 م، ج1.

5- ماسترز، بروس، *المدينة العثمانية بين الشرق والغرب* (حلب)، ترجمة رلى ذبيان، دار العبيكان، الرياض، ط1، 2004 م.

المراجع الأجنبية :

1- Ashtor, Eliyahu *: Levant trade in the later Middle Ages* , (Princeton , Nj , 1993).

2- C.wood, Alfred, *A History of the Levant Company* (oxford , 1935).

3- Gregorien, Vartan: (Minorities in isfahan : the Armen iancommunity of isfahan, 1587-1722) , Iranian studies , 1974.

4- Raymond, Andre. *La ville Arabe, Alep, al'Epoque ottman (XVI– XVIII Siécles)*. L'institut Francais d'Etudes Arabes de Damas , (articales reprduits sur des villes Arabes a l'Epoque ottomane) , 1998.

5- Roux, F.charles, *Les Echelles de Syrie et de Palestine au XVII e*, siécle (Paris , 1928).

6- Russel, Alexander: *The Natural History Of Aleppo, vol II, Fol I,* London, 1794.

7- wake, C.H, *the changing pattern of Europés pepper and spice imports*, Ca (1400-1700), n.8.journal of European Economic History, 1979.